

استراتيجية إعادة بناء الدولة في افريقيا

Strategy for rebuilding the state in Africa

مهديد سعيد¹¹ جامعة الجزائر 3، mehdid.said@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/14

تاريخ القبول: 2025/02/11

تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على موضوع جدلية الامن والتنمية في افريقيا وهو ما يشكل أحد المطالب الأكثر إلحاحا بالنسبة لدول القارة الافريقية التي تعاني من التخلف والتبعية الاقتصادية. إن عملية بناء الدولة هي جهد يهدف الى تصحيح الاختلالات التي تعاني منها الدول الهشة، وتجسد هشاشة الدولة عندما تفتقر هياكلها للإرادة السياسية والقدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر ووصون الامن وحقوق الانسان لكل أفرادها. إن هدف إخراج دول افريقية من الازمة لا يتحقق إلا من خلال تضافر الجهود الجماعية لكل من النخب والحكومات والفاعلين، أخذين في عين الاعتبار بالدرجة الأولى وضع سياسات وبرامج تنموية. فخلاصة القول تشير الى أنه لا أمن من دون تنمية ولا تنمية من دون أمن، لهذا لا بد من تبني مقاربة تعمل على دمج الامن والتنمية لضمان الاستقرار.

كلمات مفتاحية: التنمية، الامن، افريقيا، مؤشرات التنمية، المتطلبات الاقتصادية

Abstract:

This research sheds light on the controversial issue of security and development in Africa, which constitutes one of the most urgent demands for the countries of the African continent that suffer from underdevelopment and economic dependence.

The state-building process is an effort aimed at correcting the imbalances that fragile states suffer, and the fragility of the state is embodied when its structures lack the political will and the ability to provide the basic functions necessary to reduce poverty, and maintain security and human rights for all its members. The goal of getting the African countries out of the crisis can only be achieved through the concerted collective efforts of the elites, governments and actors, taking into consideration in the first place the development of policies and programs. In sum, it indicates that there is no security without development and no development

without security, so an approach must be adopted that integrates security and development to ensure stability.

Keywords: Development, security, Africa, development indicators, economic requirements

المؤلف المرسل: مهديد سعيد، mehdid.said@univ-alger3.dz

مقدمة:

شهدت القارة الافريقية لعقود طويلة من الزمن عمليات نُهب منظم لثرواتها ومقداراتها الطبيعية من قبل الدول الاستعمارية الكبرى، فقد كانت هذه المنطقة الثرية بخيراتها المختلفة، وسواعد أبنائها وقودا حيويا للثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وتعتبر دول افريقيا نموذج تتجلى فيه كل أزمات النظم السياسية وذلك في ظل غياب شبه تام لتقاليد بناء أسس الدولة.

حيث جعلت هذه الازمات منطقة افريقيا من أكثر مناطق العالم تهميشا واستبعادا. والتي صنفتها المنظمات الدولية دولا فاشلة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، عانت هذه الدول من مزيد من التهميش بحيث أصبحت خارج حلقة الاقتصاد العالمي، بل ومعتمدة عليه بصورة متزايدة، ويتضح ذلك في النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية، وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية.

كما يعتبر التطور الاقتصادي من بين أسمى الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها وذلك بغية تحسين الظروف المعيشية لأفرادها وكباقي القارات، فان الدول الإفريقية تسعى بدورها إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وبالتالي جعلت جل الباحثين يتساءلون عن العراقيل التي حالت دون تمكن القارة من تجاوز العقبات التي تعوقها من الاستفادة من خيراتها.

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث أساسا إلى التعرف على واقع التنمية في إفريقيا من خلال الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وهو ما يستدعي التعرف على أهم المؤشرات النمو في القارة.

كما أنها تسعى هذه الدراسة الى تشخيص ووضع الية لبناء الدولة في إفريقيا، وتقديم اقتراحات تسمح لها بوضع الاستراتيجية التي ستسمح بتحقيق الأهداف المرجوة.

إشكالية الدراسة:

تنحصر المشكلة البحثية للدراسة في أن طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بعملية بناء الدولة والمتمثلة في الحروب الاهلية، الصراعات العنيفة على السلطة وأختيار مشروع الدولة الوطنية، كلها عوامل أسهمت في عرقلة مسار بناء الدولة. ومنه يمكننا طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن تحقيق التنمية في افريقيا في ظل الاستراتيجيات الدولية والإقليمية

ومرتكزات تحقيق الاستقرار؟

الفرضية الرئيسية:

كلما اشتد التنافس بين القوى الكبرى في إفريقيا لفرض النفوذ والهيمنة أدى ذلك لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المنطقة والمتعلقة بتوفير المصادر الأساسية للحياة.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي: وتبرز أهميته من حيث قدرته على وصف الظواهر البالغة التركيب عن طريق وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع بغرض تحليل المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، كما يعتمد المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع.

كما قمنا بتوظيف **منهج تحليل المضمون:** يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في الماضي أو الحاضر أو المستقبل هذه الأوضاع التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية في القارة.

خطة الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة الى محورين:

أولاً: مؤشرات التنمية في القارة الافريقية

ثانيا: التنمية المستقلة كآلية لبناء الدولة في افريقيا

أولا: مؤشرات التنمية في القارة الافريقية:

رغم كل ما تمتلكه القارة الافريقية من موارد طبيعية كبيرة في جميع المجالات المعدنية والنفطية، والزراعية، والسمكية، بالإضافة إلى موارد الغابات، غير أن بلدانها بقيت ولعقود طويلة بعد استقلالها عن القوى الاستعمارية التقليدية عاجزة عن تحقيق التنمية المنشودة.

1. مؤشر النمو الاقتصادي:

لقد سجلت معظم الاقتصادات الأفريقية معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الماضية، إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى معدلات نمو الصادرات كانت تزداد بنسب ملحوظة، كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمر في الزيادة، ومع ذلك فقد أظهرت الدراسات العلمية وجود الكثير من العوامل المعوقة لهذا النمو في العديد من البلدان الأفريقية، ومن جهة أخرى فإن هذه المعدلات الخاصة بالنمو في حد ذاتها تتباين تبائنا ملحوظا من دولة افريقية إلى أخرى ، فالدول الأكثر هشاشة ، والتي تبلغ نحو 25 % من إجمالي الدول الافريقية، سجلت معدلات نمو أقل من 4 % ، بينما الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية في صادراتها فقد قفزت في نموها إلى نسبة 6%.(1)

على الرغم من الارتفاع الملحوظ لنسبة النمو في بلدان القارة الأفريقية خلال بداية العقدين الماضيين مقارنة بسنوات التسعينات إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على الدخل الفردي لسكان هذه البلدان، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول علاقة النمو الاقتصادي بمحاربة الفقر في القارة الافريقية ، لا تزال معدلات النمو الاقتصادي في افريقيا غير كافية للحد من الفقر، فعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر من 54 % عام 1990 إلى 41 % عام 2015 ، إلا أن معدل النمو السكاني البالغ 2.6 % سنويا بدد كل هذه المكاسب وأنتج زيادة كبيرة في عدد الفقراء بمقدار 130 مليوناً.(2)

في العام 2015 حدد العالم لنفسه هدف القضاء على الفقر العالمي بحلول العام 2030 ولكن التقييم الحالي للوضع في أفريقيا وآفاهه المستقبلية يؤشر على استمرار عدد الفقراء في الازدياد، ومع الوصول

إلى سنة 2030، لن تنخفض نسبة الفقر في أفريقيا، بمراعات جميع السيناريوهات عن 20 % وسيتركز الفقر العالمي بشكل متزايد في أفريقيا.

تظهر تجربة أفريقيا الحديثة أن معدل الفقر فيها لم يكن أعلى من مثيله في بلدان العالم الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بل إن المسألة تتعلق أكثر ببطء انخفاضه مقارنة بالبلدان الأخرى، وهو ما ساهم في الوصول إلى هذه الوضعية التي ساعدت جملة العوامل الآتية في تفاقمها:

- النمو السكاني القوي: حيث نما دخل الفرد بوتيرة أبطأ لأن النصيب الأكبر من النمو يتآكل بفعل النمو السكاني السريع.

- سوء الظروف الأولية: حيث يساهم الفقر في حد ذاته في إعاقة تحويل النمو داخل الأسرة - تكوين النمو: كانت أفريقيا أقل فعالية في تحويل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو في داخل الأسرة، ولعل السبب الرئيسي في هذه الحالة يرجع إلى تكوين عملية النمو على مدى العقدين الماضيين الذي كان مدفوعاً باستغلال الموارد الطبيعية أكثر من الزراعة والتوجه نحو التصنيع والعمل الفني.⁽³⁾

في الأخير، يجب التأكيد على أهمية مؤشر النمو الاقتصادي في سياق دراسة التنمية في أفريقيا، غير أن هذا المؤشر قد يبدو عديم الجدوى إذا لم نعمل على دراسة علاقته بالدخل الفردي، ما يسمح لنا بعد ذلك من معرفة انعكاسات النمو على نسبة الفقر في القارة، وهو ما يساعد في النهاية بشكل فعال في قياس التنمية بطرق أكثر دقة.

2. مؤشر الحالة الصحية:

تعاني القارة الأفريقية من جملة من المشكلات الصحية التي قد تصل بها إلى حد الأزمة الصحية، حيث تتفاعل مجموعة كبيرة من الضوابط، مشكلة بيئة المرض وخصائص أو ملامح الحالة الصحية في القارة، منها الضوابط السلوكية في المجتمعات والثقافات المختلفة في سياقها السوسيو-اقتصادي، متفاعلة مع الظروف البيئية، والضغط الاقتصادي وسيادة الفقر والأمية، وتدني مستوى التعليم، حيث سادة ظروف طبيعية ومناخية تساعد على انتشار أمراض عديدة، سواء كان ذلك في المناطق الجافة وشبه الجافة

التي تمثل ثلثي مساحة القارة، مما يعني ندرة المياه واضطرار السكان الى الاعتماد على كميات مياه أقل من المقتن الصحي لها، وعادة ما تكون ملوثة، بالإضافة إلى سيادة أمراض سوء التغذية وغيرها، ما يدفع السكان إلى المجاعة، والمرض والموت أو خيار النزوح والهرب، أو كان ذلك في المناطق المطيرة ذات الحرارة المرتفعة، حيث تنتشر طائفة أخرى من الأمراض المتوطنة، منها الملاريا وحمى النهر، ودودة غينيا، والحمى الصفراء وغيرها من الأمراض الخطيرة جدا.⁽⁴⁾

وكننتاج للاقتصاديات الضعيفة والهشة التي تتميز بها الدول الأفريقية، وكننتاج لعامل الحروب أيضا، يأتي الانفاق العام الحكومي على الصحة بنسبة ضعيفة جدا، مقارنة بالإنفاق العسكري، وهو ما جعل هذه الدول عاجزة عن مواجهة جل الأمراض المستوطنة كالملايا والسل، والالتهاب الكبدي الوبائي.⁽⁵⁾

* نوعية الرعاية الصحية:

يسهم نقص فرص الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة، ومدى تلقي العلاج المناسب، وإمكانية الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة، والحصول على التحصينات والوقاية من الأمراض والكوارث، والإقامة في مسكن لائق، وغير ذلك الكثير، كالضعف المؤسسي والفساد الإداري، وعدم إيلاء البعد الاجتماعي العناية والتمويل الكافيين، والبنية الأساسية غير الكافية، وغير المناسبة لحاجات السكان، مع سوء توزيعها جغرافيا، وتفشي الصراعات والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية، اذ يسهم كل ذلك وغيره في تردي الحالة الصحية لقطاع كبير من سكان القارة رغم كل الإمكانيات المسخرة في سبيل تحقيق الرعاية الصحية الجيدة، وضمان التغطية الشاملة في أفريقيا، على غرار الأسبوع الصحي، غير أن الفجوات في الوصول إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة الايدز، والسل والملاريا تشكل عوائق مهمة أمام تحقيق التغطية الصحية الشاملة في العديد من البلدان الأفريقية، حيث لا يزال الوصول إلى خدمات فيروس نقص المناعة الايدز، والسل والملاريا غير متساوي وأقل من المؤشرات الأساسية للتقدم في التغطية الصحية الشاملة، فعلى سبيل المثال؛ تم تشخيص ما يقرب 5 % من المصابين بفيروس نقص المناعة، وتم التكفل ب 54 % من هؤلاء ليتلقوا العلاج في شرق وجنوب أفريقيا، في حين 36 % تم تشخيصهم في غرب أفريقيا، وتم التكفل ب 28 %

منهم، أما شمال أفريقيا فقد تم تشخيص 36 % والتكفل ب 17 % هذه الأمراض المستوطنة هي أكثر فتكا، لأنها تؤدي إلى نقص الطاقة والبروتين الذي يعاني منه ملايين الأفارقة، مما يضعف من الطاقة الإنتاجية للفرد في القارة. ولفهم العجز بشكل أفضل من حيث الطاقم الطبي المتاح في أفريقيا، يمكن مقارنة الوضع الإفريقي مع الوضع في أوروبا، ففي وقت يوجد 32 طبيا لكل 10000 نسمة في أوروبا، يوجد في أفريقيا في أفضل الحالات طبيين لكل 10000 شخص، أما الممرضات والقابلات، فيوجد في أوروبا حوالي 79 ممرضة وقابلة لكل 10000 شخص بينما يوجد في أفريقيا في أحسن الظروف 11 فقط.⁽⁶⁾

3. مؤشر الحريات العامة والمشاركة السياسية:

بقيت مسألة حماية الحقوق والحريات الفردية والعامة في أفريقيا لعقود طويلة بمثابة الملف الأبرز في أجندة أعمال القارة، وكذا جدول الأعمال العالمي على حد سواء، وتستمد الحقوق والحريات وجودها من الإعلان بصفة خاصة، لكن الواقع العالمي لحقوق الإنسان كإطار عام، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على الأرض غالبا ما كان بعيدا عن المعايير العالمية المنصوص عليها في هذه الوثائق، فعلى المستوى السياسي العملي، فإن هناك تناقضات كبيرة بين الالتزام السياسي والدستوري لنظم الحكم الإفريقية بكفالة حقوق الإنسان وبين واقع الممارسة العملية، ففي حين أكدت الأغلبية الساحقة من الدساتير الإفريقية على الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية شهدت الساحة السياسية الإفريقية انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، خاصة ما تعلق بعدم التزام السلطات الحكومية في الكثير من الحالات بالضمانات القانونية لإجراء اعتقال المعارضين السياسيين، كما أنها توسعت كثيرا في إجراءات الاعتقال دون محاكمة. وهو ما شكل هوة كبيرة بين النص والممارسة في الأنظمة السياسية الإفريقية بدأت بالاتساع تدريجيا لتشكّل بعد سنوات عديدة من الاستقلال هوة جديدة بين المواطن والدولة.⁽⁷⁾

أما فيما يخص المشاركة السياسية فقد انخرطت جميع البلدان الإفريقية في مشروع الديمقراطية مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، لكنها أخذت الدرجة الأخيرة من البناء دون عملها على توفير مسبق للشروط الأساسية الواجب توفيرها من أجل نجاح المشروع الديمقراطي، لذلك نجد في تلك البلدان

أحزابا متعددة بتيارات أيديولوجية متنوعة، ومجالس منتخبة بشكل دوري ، وعمليات اقتراع وتصويت، لكن لم نجد لكل ذلك صدق حقيقي في تزايد نطاق المشاركة السياسية للمواطنين، أي مشاركة الشعب المحكوم بصفة حقيقية في سلطة تشكيلات الصفوة الحاكمة، وهو ما جعل الأفارقة أمام وضعية لم تنشأ ضمن سياقها ديمقراطيات حقيقية على غرار الديمقراطيات الغربية العريقة، وإنما وجدت مظاهر البناء الخارجي لتلك الديمقراطيات العريقة. بمعنى يجعل من الديمقراطية مسألة واجهة ضرورية لإعطاء شرعية دولية للحكم. ترتبط المشاركة السياسية بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، حيث يتوفر نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة وجعلها حقا ثابتا، وتؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام من جهة، والرفع من الشعور بالانتماء للوطن من جهة ثانية، فأهمية المشاركة تنبع من كونها عملية لنقل وإبلاغ حاجيات المواطنين إلى الحكومة، ولكنها كذلك تهدف أيضا إلى التأثير على سلوك الحكام.

وفي سياق متصل تتسم المؤشرات الدالة على المشاركة السياسية في أفريقيا بضعف شديد في مستوياتها، بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية، إذ شهدت القارة في ظل موجات الحروب الأهلية خلال العقود الماضية، موجات موازية من التهجير والنزوح والمجاعة، ودخول معظم الحكومات في إشكاليات تتعلق بالشرعية والانقلابات العسكرية، وهو ما أثر بشكل كبير في مستويات المشاركة السياسية. (8)

* المعوقات المجتمعية:

تكتسب مسألة الإثنيات في العالم اليوم أهمية كبرى، فبعد أن ساد اعتقاد في نهاية القرن العشرين أن الإنسان مع ترقيه في سلم الحداثة، سيصل إلى درجة تتلاشى فيها الانتماءات الاثنية والعرقية والثقافية وتندثر، ليحل محلها الانتماء الطبقي بالمفهوم الماركسي، أو الإنسان الأخير حسب (فرنسيس فوكوياما francis fukuyama)، فتأتي الوقائع والأحداث عكس كل هذه التنبؤات، ويسجل العالم خلال هذه المرحلة تصاعدا كبيرا في الاهتمام بهذه الولاءات والانتماءات الضيقة. (9)

وتعد القارة الأفريقية من أكثر الدول تضررا من التعددية الإثنية وإشكالاتها المختلفة مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وذلك بسبب ما أنجر عن مؤتمر برلين المنعقد في أواخر عام 1884 وبداية 1885 الذي مثل بداية تقسيم القارة بين القوى الأوروبية الغربية الفاعلة آنذاك خاصة فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا، البرتغال، دون مراعاة الوقائع والحقائق الاجتماعية لمختلف الدول الأفريقية.⁽¹⁰⁾

ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الأفريقية، وهو ما جعل هذه الحدود الموروثة عن الاستعمار تقسم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر، كما أنها وضعت العديد من الجماعات الإثنية ذات التاريخ العدائي الصراع فيما بينها داخل حدود إقليمية واحدة، وهو ما شجع على تزايد حدة الصراعات الإثنية والعرقية في كثير من المواقع وأصبح عدم الاستقرار المجتمعي السمة الطابعة على المجتمع في القارة.⁽¹¹⁾

وبالتالي نقول شكلت الصراعات الداخلية على أسس إثنية وعرقية السمة الأبرز للمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي طيلة عملية بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الاستعمار، هذا المشهد الذي تحولت فيه بعض الدول الأفريقية إلى ساحات للإحتراب الأهلي، وحرب الجميع ضد الجميع على حد وصف (جوروفيتش Jorovic)، مثل ما جرى في رواندا البحيرات العظمى بين الهوتو والتوتسي، وما وقع في إفريقيا الوسطى بين المسيحيين والمسلمين، والتشاد، ومالي، وأنغولا، وليبيريا، والسودان وغيرها.

* معضلة الاستقرار في إفريقيا:

بداية العشرية الحالية سنة 2020 إلى بدايات سنة 2022 م، عرفت القارة الإفريقية عددا معتبرا من الانقلابات العسكرية على السلطات الشرعية في الدول، بداية من الانقلابات العسكرية التي باتت تعرفها دولة مال عبر العديد من الفترات إلى الانقلابات التي حصلت في كل من السودان، تشاد، بوركينافاسو وغينيا، وإن كان هذا الأمر ليس بغريب على القارة إلا أن معدلاته زادت خلال السنتين الأخيرتين.

إضافة إلى هذا، نجد التوترات والنزاعات العسكرية المسلحة داخل الدول الإفريقية أو فيما بينها، فالمعارك القائمة في أثيوبيا بين الجيش الأثيوبي وحركة تيغراي من جهة وبين أثيوبيا وإريتريا من جهة أخرى أو التوترات الدبلوماسية بين مصر والسودان وأثيوبيا بخصوص مياه النيل مؤخرا والوضع في ليبيا ومال وتشاد، تعد كلها جزءا من المظاهر الرئيسية لغياب الاستقرار في شرق القارة.

وإن كان هذا جزء فقط من مميزات حالة اللا إستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه إفريقيا، فإن اللا إستقرار الاقتصادي والاجتماعي والصحي والإنساني بشكل عام، حاضر وبقوة في يوميات إفريقيا وهو ما يتجسد في الأزمات الاقتصادية والصحية التي زادت من مظاهر الفقر والجوع وحركات الهجرة بين الدول الإفريقية أو خارجها.

هذه الدوامية من الأزمات والواقع الصعب الذي أصبح ملتصقا بإفريقيا جعل الكثير من الباحثين يدركون بأن القارة أصبحت تعيش في معضلة يصعب الخروج منها بسبب تشابك الأحداث وترابطها وتكاثرها بشكل يفوق إمكانيات الدول وإرادتها.

وبالنظر لقيمة المؤشر لدول إفريقيا العام يلاحظ أن أكثر الدول التي تعاني من غياب الاستقرار السياسي في إفريقيا هي ليبيا والصومال وجنوب السودان حيث بلغت قيمة مؤشر الاستقرار السياسي فيها حوالي 2,5 % وهي بذلك من أكثر الدول التي تعاني من غياب الاستقرار السياسي ليس فقط على المستوى الإفريقي بل على مستوى العالم ككل، وبشكل عام فإن مستويات الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية وفقا لهذا المؤشر هي متدنية فهناك على سبيل المثال 13 دولة إفريقية من بين أدنى عشرين دولة في مؤشر الاستقرار السياسي، كما أن الدول الإفريقية باستثناء 5 دول فقط تكون قيمة مؤشر الاستقرار السياسي فيها أقل من المتوسط العالمي لعام 2019 والذي بلغ 0.3 %.⁽¹²⁾

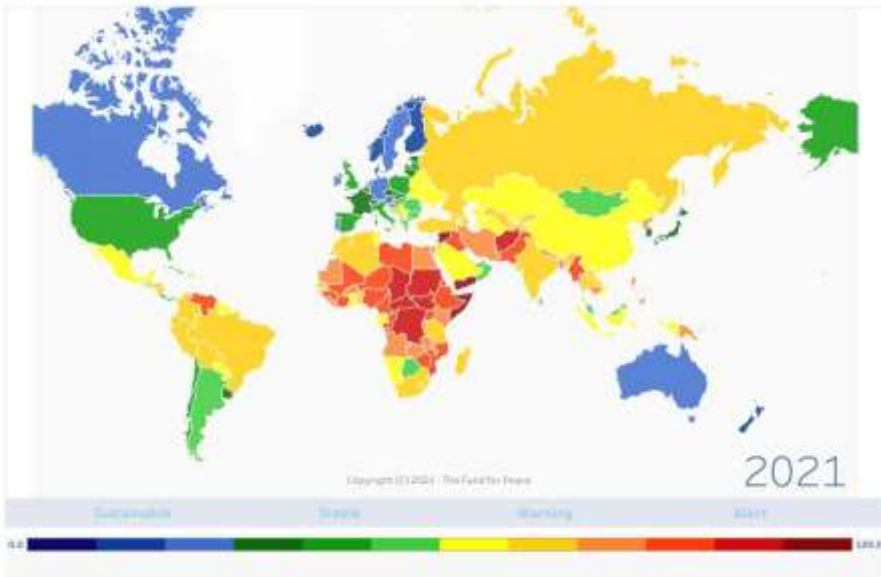
بعد انعدام الاستقرار الأمني والسياسي في العديد من الدول الإفريقية، من أهم التحديات التي تواجه عمل الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن، التي يخشى على تأثيراتها السلبية في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة. إذ ظل العنف يحتاج العديد من الدول الإفريقية ومكبدا مزيدا من المعاناة للشعوب الإفريقية، ومدمرا للبنية التحتية، لأسباب عديدة ومتداخلة. في هذا الظرف العالمي الذي يسوده الشك

وعدم اليقين، فإن القارة الإفريقية بشكل عام وإفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص تمثل بالنسبة للمجتمع الدول، موضوع قلق جدي، وهو ما تم التعبير عليه مثلا بشكل واضح من طرف قادة العالم في إطار إعلان الألفية، حيث أن القارة الإفريقية هي الجزء الوحيد من العالم التي تم تخصيص فقرة لها، يلتزم فيه قادة العالم ب:

- دعم ترسيخ الديمقراطية في إفريقيا وكذا دعم جهود الأفارقة في سبل ترسيخ السلم والتنمية المستدامة؛
- تشجيع ودعم الآليات الإقليمية والجهوية للحماية من النزاعات وترقية الاستقرار السياسي؛
- ضمان التمويل المنتظم لعمليات حفظ السلم في القارة.

بالنسبة للعديد فإن إفريقيا تعيش في ظروف من اللاإستقرار التي لم تسمح لم بالازدهار والاستفادة من العولمة، وهذا ما يرجع لعدة أسباب كتلك المتعلقة بالنمو الديمغرافي الكبير والركود الاقتصادي والتنموي وضعف أجهزة الدول وهشاشة الأنظمة الصحية والمدرسية وغياب دور النخب وكثرة الديون، صنف إلى ذلك المشاكل الزراعية والتصحر والجوع والأوبئة. إلى هذا تضاف النزاعات المسلحة فمثلا منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 م، والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الاستقرار والوحدة القارية، إلى غاية سنة 2000 م فقد تم تسجيل أكثر من 26 نزاع مسلح تسببت في وفاة أكثر من سبعة ملايين إفريقي وثلاثة ملايين لاجئ وأكثر من عشرون مليون مهجر حسب مفوضية الاتحاد الإفريقي.⁽¹³⁾

الخريطة رقم 01: الهشاشة في العالم سنة 2021



المصدر:

– Fund for peace, Fragility in the World, electronic website: <https://fragilestatesindex.org/>,
acceded 08 January 2025, 12:00

يتضح من خلال هذا البيانات الواردة في الخريطة أعلاه، أن القارة الإفريقية بها أكبر عدد من الدول التي تعتبر دولا هشة أي غير مستقرة وتعاني عدد من الاضطرابات بمختلف أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا الواقع الذي انعكس بشكل مباشر على الاستقرار العام في القارة مؤثرا بذلك في معدلات النمو والتنمية، يمثل أيضا عاملا حاسما في تخلف الدول الإفريقية التي رغم ما تمتلكه من إمكانيات وموارد لم تستطع تحقيق برامج البناء والتنمية المسطرة بسبب عدم توفر الظروف المناسبة لذلك.

وعليه فإن حالة اللاإستقرار التي تعيشها القارة السمراء هي نتيجة حتمية لتوفر مجموعة من الأسباب التي أشرنا إليها سابقا خاصة في ظل غياب أجهزة سياسة قوية قادرة على محاربة هذا الواقع وتغييره بما يتوافق مع إمكانيات القارة وتاريخها وثقافتها المتنوعة.

ثانيا: التنمية المستقلة كآلية لبناء الدولة في افريقيا

1. غايات واليات التنمية:

– إقامة تنظيم مجتمعي الذي يمكن أن يحمل غايات التنمية في الدول الافريقية، وهو ما يتحقق في تضافر قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة، قطاع المال والمجتمع المدني) مع خضوعها لمعايير الحكم الصالح، وتكييفها مع مقدرات، واهداف شعوب المنطقة بما يضمن مواجهتها للمعايير التي تفرضها قوى الهيمنة العالمية. فلقد تبين أن إقامة التنمية بالاعتماد أساسا على قطاع خاص غير متحكم فيه لا يحقق الغاية المبتغاة بل يزيد من اتساع الفجوة ودول المركز. وبالتالي لا بديل من دور مركزي لدولة فاعلة وقادرة في مسيرة التنمية المستقلة تضطلع بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي والإنتاجي وربطه بالمصلحة العامة، بما في ذلك ضبط نشاط قطاع الاعمال.⁽¹⁴⁾

- بناء الطاقات الإنتاجية للدول الأفريقية، الذي يستلزم تنمية الموارد وتعبئة الادخار المحلي وضمان أقصى استفادة من راس المال البشري المحلي في الداخل، مع العمل على توظيف الإمكانيات غير المستغلة، سواء في صورة رؤوس أموال او طاقات علمية بشرية.

- وضع نموذج اقتصادي -ثقافي للتنمية الاقتصادية والبشرية يكون بمثابة مرجعية واستراتيجية قومية ووطنية لبناء اقتصاد حديث، وتنمية مستقلة تهدف الى الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستقلال عنه في نفس الوقت أي الجمع بين التكامل المحلي والاعتماد المتبادل مع الدول المتقدمة، التكامل الأفريقي من جهة والتمكن في قطاعات معينة في السوق العالمية لتكون قاعدة انطلاق، للحفاظ على استقلال ما في إطار الحركة العامة للسوق العالمية. كما يتطلب المزج بين القطاع العام المدعوم من الدولة والقطاع الخاص بعيدا عن البيروقراطية وهيمنة ووصاية أجهزة الامن والتخطيط المركزية وفق استراتيجية التنمية التي تتيح تعاون وتكامل القطاعين على قاعدة النموذج التنموي.⁽¹⁵⁾

2. تحقيق العدالة التوزيعية في مجال الخدمات:

وبالنظر الى مفهوم العدالة الاجتماعية من منظور استراتيجي لإعادة بناء الدولة في منطقة الدول الأفريقية، لابد من بنية ملائمة للملكية وسائل الإنتاج، ومنظومة سياسات يتعين اتباعها، والتفكير في اليات تسهيل تجسيد العدالة الاجتماعية في واقع هذه البلدان.

***سياسة الأجور والأسعار:** وتقوم أساسا على تأمين حق العيش الكريم ومنه الحق في الحصول على عمل منتج، والحق في أجر مناسب لقوة العمل، وبالمقابل لابد من سياسات للأسعار في مجال الاستهلاك الضروري تحقق التناسب في منظومة الأجور والأسعار، وبصفة خاصة لدى ذوي الدخل المحدود، وتضمن منع استهلاك المستهلكين، وتضع حدا لممارسات التسعير الاحتكاري في فروع النشاط الاقتصادي كافة.⁽¹⁶⁾

*إعادة توزيع الثروة:

ويتطلب العمل على إعادة توزيع الثروة عددا من الإجراءات أهمها:

- إعادة هيكلة النفقات العامة، حيث تقوم هذه بدور هام في إعادة توزيع الدخل، ولاسيما النفقات التحويلية التي تستمد أهميتها من تأثيرها في إعادة توزيع الدخل القومي. ويقع في قلب النفقات العامة المطلوبة دعم الدولة للسلع والخدمات، وخاصة تلك التي يستهلكها غالبية من المواطنين.
- إعادة تكيف السياسات الضريبية بحيث تتجه الى تقليص الفوارق بين الدخل والثروات في المجتمع والى الحد من الفوارق الطبقية.
- إحياء دور الحركة التعاونية بشقيها الإنتاجي والاستهلاكي التي لعبت دورا كبيرا في الماضي خاصة في بداية القرن العشرين. وكذلك تنمية الشراكة مع قطاع الاعمال ومنظمات المجتمع المدني. واعتماد مبدأ التفاوض بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف إحاطة مصالح العاملين بمزيد من الحماية وربما يمكن التفكير في تضمين تلك الشروط في قوانين الاستثمار.
- التأكيد على ضرورة التزام السياسات التعليمية بضمان عدالة الفرص امام المواطنين في مجال التعليم والتوظيف على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية ومواقعهم الطبقية، باعتبار ذلك الالتزام ضرورة لا غنى عنها لضمان الحراك الاجتماعي على أساس عادل.⁽¹⁷⁾

3. المتطلبات الاقتصادية للتنمية:

- تعتبر عملية التنمية الاقتصادية من بين أبرز الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها غير أنها لا تنكسر لا من خلال توفر متطلبات عدة والتي تتمثل أساسا في:
- الموارد الطبيعية والبشرية: اختلف الاقتصاديين في مدى أهمية هذا العامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد فريقا منهم يصر على أهمية الدور الذي تلعبه في عملية التنمية، بينما اتجه فريقا آخر الى القول بأن الموارد غير ضرورية وأنها تساعد على تحقيقها ولكنها لا تلعب دور حاسم في تكريس التنمية مستدلين بواقع التنمية السلبي للدول المتخلفة بالرغم من امتلاكها للثروات الطبيعية.
- كما تعتبر الموارد البشرية عامل أساسي في عملية التنمية وذلك لكون الإنسان هو الذي يقود جميع مراحل الإنتاج وهو المستخدم والمستفيد من عملية التنمية.

رأس المال والتكنولوجيا: تعد الموارد المالية عصب التنمية وأداة فعالة لتحريك العجلة الاقتصادية للدولة، فهي تسمح بالادخار والاستثمار ومنه تنمية رأس المال وتطوير الاقتصاديات الوطنية. تلعب التكنولوجيا دورا مهما في تسهيل الإنتاج والخدمات وتوفير الجهد الإنساني والتنقيب عن الموارد الطبيعية وفي زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. (18)

*الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية:

كما قد تكوّن الموارد الطبيعية سببا لاندلاع الصراعات، فإنها قد تكوّن وسيلة لتحقيق السلام فقد منحت العديد من اتفاقيات السلام لأطراف معينة إمكانية الوصول أو السيطرة على الموارد الطبيعية المربحة كحواضر فورية للأمن، وقد يكوّن ذلك من خلال المشاركة في الوزارات والجهات الإدارية التي تتولى عملية الإشراف على إدارة الموارد الطبيعية، إلا أن ذلك يتطلب توافقا بين مختلف الأطراف حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل عملية إدارة الموارد، كما يجب دعم الانتعاش الاقتصادي حيث الإدارة السليمة والرشيدة للموارد الطبيعية تساهم في بناء اقتصاد منوع، وإمكانية تحقيق الكمية الاقتصادية، وتزيد من إيرادات الدولة.

*إشراك القطاع الخاص في البناء الاقتصادي:

هناك اعتراف دولي أن البرامج الإنمائية التقليدية لم تحدث تأثيرا كبيرا على الدول الضعيفة، وعلى العديد من الدول النامية بصفة عامة، لذلك تؤكد الوكالات الدولية أكثر فأكثر على الاهتمام بالقطاع الخاص، وإشراكه في عملية الإصلاح والبناء الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من التجارب العالمية أن القطاع الخاص شريك مهم وحيوي لإحداث التنمية، وأن الشراكة بين القطاعين تحقق الجدوى الاقتصادية للدول، وتخفف العبء على الموازنة العامة. بذلك فإن الموازنة بين اعتبارات النمو الآني والنمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق التنمية التي تضيء إلى تحقيق الاستقرار الأممي في الدول الفاشلة تطلب إشراك القطاع الخاص في عملية الإنعاش الاقتصادي، بالنظر لما يمكن أن يوفره هذا القطاع من مساهمة في تحقيق هذه العملية.

(توفير فرص العمل، توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، التجربة والخبرة التي يكتسبها القطاع الخاص، النشاط الواسع للقطاع الخاص في كافة المجالات الزراعية والصناعية والخدماتية). (19)

***تنويع الصادرات الإفريقية:** يستوجب على إفريقيا أن تنوع صادراتها لكي تتمكن من تنمية ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما سيسمح لها أيضا بتعزيز مبادلاتها التجارية في العالم وذلك في ظل انخفاض حصة إفريقيا من الصادرات العالمية.

كما يستوجب عليها أن تعمل على تنويع شركائها الاقتصاديين، فعوض التركيز على توجيه صادراتها نحو الدول النامية كما اعتادت فانه يستوجب عليها الاهتمام بالتصدير للقوى الكبرى من خلال توجيه إنتاجها وفق ما يسمح لها باستقطاب رؤوس المال.

***تشجيع الاقتصاد الرقمي:** تتحقق التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال اقتصاد رقمي يسمح للكفاءات باستغلال أمثل للفرص الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، إلى جانب رهان استغلال رأس المال البشري من خلال:

- خلق الأوضاع المناسبة لتعليم الأطفال من خلال القضاء على الجوع
- الاعتماد على البرامج التي تسمح بتكريس تلقين فعال في المدارس
- توظيف البالغين المؤهلين لضمان الإنتاجية.

***اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق باستغلال الأراضي الزراعية:** وهو سيسمح باستغلال أمثل لها والقضاء على الفقر وسوء التغذية إضافة إلى استعمال التقنيات الحديثة واعتماد سياسات تحفيزية تسمح بتوفير المحاصيل الزراعية وفرص عمل. (20)

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه اتضح لنا الجوانب التي يمكن أن نعتمد عليها أثناء الدراسة والبحث في هذا الموضوع. تبين لنا أنه ضرورة ملحة تهدف الى إيجاد اليات واستراتيجيات إعادة بناء الدولة التي تعاني من هشاشة المؤسسات، ومن حالة الضعف في اداء وظائفها. أيضا الدول الإفريقية تعتمد على استراتيجيات غير فعالة وهو ما يكرس تبعيتها واستغلال ثروتها من قبل أطراف خارجية. بالإضافة الى

ذلك، فإن عملية التنمية تقتضي توفر الفعل الرشيد في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وتفعيل اليات الحكم الراشد بهدف إعادة صياغة مفهوم جديد لعلاقة الدولة بالمجتمع.

كما انه يجب على بلدان القارة أن تقوم بالقضاء على المشاكل المعرقة لمسار التنمية فيها على غرار الداخلية والخارجية كالحروب الأهلية والنزاعات الحدودية. كما يتطلب من مضاعفة الجهود عن طريق تفعيل الشفافية في التسيير، والعمل الى الوصول الى الرشادة السياسية، وهو ما يضمن نجاح عملية بناء الدولة في افريقيا.

وبالتالي نقول انه لا بد الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التالية:

- هذا الواقع جعل التخمين بمستقبل المنطقة أمرا ملحا عند مختلف الجهات الأكاديمية والرسمية المهتمة بها، حيث تم رسم ثلاث سيناريوهات بخصوص مستقبل المنطقة أبرزها السيناريو المتعلق بتدهور حالة الاستقرار أكثر مستقبلا بسبب غياب مؤشرات قوية تدل على توفير الإمكانيات والسياسات اللازمة والقادرة على مواجهة التهديدات الأمنية التي تزيد حدتها وكثافتها بمرور الوقت، يأتي بعدها السيناريو الذي يفيد باستمرار الوضع الراهن لسنوات أخرى للعديد من الأسباب، أهمها استفادة العديد من الأطراف الفاعلة من هذا الوضع الذي يخدم مصالحها، أما السيناريو الذي يمثل أنصاره أقلية، هو الذي يشير إلى تحسن مستقبلي في حالة الاستقرار في المنطقة بسبب وجود العديد من الالتزامات والمشاريع قيد التنفيذ في المنطقة، والتي من شأنها تحقيق نتائج إيجابية في القريب العاجل بشرط استغلال كل الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها المنطقة في مختلف المجالات.

- يجب على بلدان القارة أن تقوم بالقضاء على المشاكل المعرقة لمسار التنمية فيها على غرار الداخلية والخارجية كالحروب الأهلية.

- يستوجب على دول القارة التأقلم مع متطلبات العولمة والحد من الاعتماد على الموارد الأولية والاتجاه نحو تطوير القطاعات الأخرى على غرار الصناعة.

- ينبغي اعتماد نموذج اقتصادي يراعي خصوصيات القارة و مستوى تطلعاتها وعبر توحيد جهودها ضمن منظمات إقليمية.

الهوامش:

¹ - حمدي عبد الرحمن، افريقيا وتحولات النظام الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2017،

ص 32

² - التقرير السنوي، انهاء الفقر والاستثمار في الفرص، البنك الدولي، واشنطن، 2019، ص 18

³ _ luc christiaensen, ruth hill, accélérer la réduction de la pauvreté en afrique, washihgton : banque mondiale, 2019, P33

⁴ - عزيزة مُحمَّد علي بدر، استنزاف الانسان في افريقيا...الفقر و المرض و النزوح، مجلة السياسة الدولية،

القاهرة: المجلد 42، العدد 169، 2007، ص 99

⁵ - فاطمة عمر العاقب، قراءة في ظاهرة اليتيم في افريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد 33، 2017، ص

84

⁶ - هشام دراجي، أممنة التنمية في افريقيا، جامعة المسيلة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

السياسية، 2021، ص ص 75-81

⁷ - أحمد إبراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية

والاستراتيجية، 2001، ص 287

⁸ - هشام دراجي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87

⁹ _ فاطمة الزهراء بوسكران، أثر التنوع الإثني على الوحدة الوطنية في السودان، كتاب جماعي، المشكلات

السياسية في القارة الأفريقية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 66

¹⁰ _ عبد الوهاب بن خليف، التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في أفريقيا: القرن الأفريقي

أنموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 3، المجلد: 03، العدد: 06، جوان

2016، ص 3

- ¹¹ _ حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، القاهرة: مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، العدد 01، أكتوبر 2004، ص 46
- ¹² _ سمر الباحوري، افريقيا بين حجر الرحى: غياب الاستقرار السياسي ومعضلة التنمية الاقتصادية، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، من الموقع الالكتروني <http://pharostudies.com>، تم تصفح الموقع يوم 07 جانفي 2025
- ¹³ _ jean delors biyogue bi ntougou, les politiques africaines de paix et de securité, paris : 2010, pp 10-11
- ¹⁴ - أمارتيا سن، ترجمة مازن جندلي، فكرة العدالة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 93
- ¹⁵ - مُجَّد لبوخ، عملية بناء الدولة في القرن الافريقي، جامعة تلمسان: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2014، ص 200-201
- ¹⁶ - العلوي سعيد بن سعيد، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 389
- ¹⁷ - مُجَّد لبوخ، مرجع سبق ذكره، ص 204-205
- ¹⁸ - أمريو وردية، صخري سفيان، التنمية الاقتصادية في افريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص 501
- ¹⁹ - بروال الطيب، الامن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، جامعة باتنة1: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، 2019، ص 201
- ²⁰ - أمريو وردية، صخري سفيان، ص 510-511